

كلية اللغة العربية بأسيوط المجلة العلمية

الدراسة النحوية بين الشكل والمضمون

إعداد

أ.د/ البسيوني عطية عبدالكريم أستاذ ورئيس قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد الثامن والثلاثون الجزء الأول ٢٠١٩)

اللخص باللغة العربية

يعرض البحث لقضية نحوية مهمة ، وهي الدراسة النحوية بين الشكل والمضمون ، وفيه ردّ على الشكليين من النحويين الذين يقصرون وظيفة النحو على اللفظ ، أو ما يسمّى بنحو القاعدة دون التعرض لربط القاعدة بالمعنى ، وهو ما يعرف بالنحو الدلاليّ الذي يعني توخي معاني النحو في النّص فكم من مثال مستقيم من جهة القاعدة النحوية فاسد من حيث الدلالة المعنوية ، وقد يكون الأمر بعكس ذلك ، فقد عرض البحث لذلك مؤكدًا على أهمية ربط القاعدة بالمعنى وعدم الوقوف عند الصناعة النحوية بعيدً اعن المعنى أو التعويل عليه ، وقد فطن نحاة العربية الأقدمون لصلة الشكل بالمضمون ، والقاعدة بالمعنى .

Summary

The research presents a significant grammatical issue, the grammatical study between form and content, in which it responds to the formative formulations of grammatists who limit the function of grammar to the word, or so-called rule without being linked to the rule in the sense, which is known as the semantic meaning of the meaning of grammar in text From the example of a straight from the grammatical base is corrupt in terms of moral significance, and may be the contrar, the research has been so, stressing the importance of linking the rule in the sense and not stand in the industry grammatical away from the meaning or reliability, And rule b Meaning.



المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين الذي خلعت عليه الفصاحة نطاقها ، وألقت عليه البلاغة رواقها ، وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد ،،،

فقد تضافرت جهود أهل العلم ، وأرباب الفكر ، وأصحاب العبقريات الفذة فى هذه الأمة فى القديم والحديث على خدمة العربية من حيث هي لغة الكتاب الخالد القرآن الكريم الذى هو مصدر التشريع ، والكافل لسعادة الدنيا والآخرة .

فأثمرت هذه الجهود المشكورة فأنتجت علومًا وفنونًا متنوعة لغة وبلاغة وأدبًا وتاريخًا ، ويأتي نحو العربية في طليعة هذه العلوم ؛ لارتباطها به ، وحاجتها إليه حتى قيل : النحو في الكلام كالملح في الطعام ، وعدوه حلية اللسان وزينة البيان ، وموئل الفصاحة والإتقان ، ودليلًا على ثقافة المتكلم وحصافته .

ولما كان النحو في العربية بهذه الأهمية والاهتمام رشقة أهل الغدر بالسهام ، ودسوا له السم في العسل ، وراحوا يلبسون على الناس مرة يناودن بتجديده ، ومرة بتحريره ، ومرة بالاستغناء عنه جملة ، وما دعوى السلفية النحوية المعاصرة بأقل خطرًا على النحو من هؤلاء الدعاة ، ذلك أن نفرًا من النحاة اختزل قضية النحو كله في الجانب الشكلي ، فقالوا : النحو صناعة لفظية ، فضيقوا على الباحثين واسعًا بمعارضتهم كل عمل يتصل بالدلالة ؛ لأنهم لا يعرفون من النحو إلا نحو القاعدة ، ولا يدرون من الإعراب إلا الحركات والسكون ، فقالوا : هذا لنا من النحو ، وهذا لغيرنا ، ففصلوا بين التركيب والدلالات ، وعلى هؤلاء أن يجيزوا مالا

يقره واقع ، ولا تشهد بصحته الحال ، من نحو قول القائل : الولد أكبر من أبيه ، والبنت أرضعت أمّها ، والسماء تحتنا والأرض فوقنا ؛ لأن هذه التراكيب قد جرت على مقتضيات الصناعة النحوية ، وأتت على وفق تراكيب الجمل الاسمية والفعلية ؛ لهذا أقدم هذه الوريقات لشد الانتباه ، ودرء الخطأ في فهم طبيعة البحث النحوي في عيد العربية السنوي .

إن فكرة اعتماد المعنى معيارًا لصحة الحكم النحوي أو رده ينبغي أن تكون الفكرة الأساس فى دراستنا النحوية غير أن بعض الشكلين قصروا دراسة النحو على الجانب الصناعي اللفظي المتمثل فى القاعدة النحوية ، وما يتعلق بها من خلافات وتعليلات ، بغية توطيدها فى الأذهان ، وإضفاء مسحة من الاقتناع عليها ، ولم يتجاوزا فى دراسة النحو غير هذا الذى رسموه لأنفسهم ، وعرفوه من دراسته .

ولعل اهتمام هؤلاء الشكليين من النحويين بنظرية العامل النحوي ، وما يتعلق بها من إعمال وإهمال شغلت أذهانهم ، وشدت انتباههم بعيدًا عن مراعاة الجانب الآخر من الدراسة النحوية ، وهو جانب لا يقل . في نظرنا . أهمية عن دراسة القاعدة النحوية نفسها بل هو الجانب الأكثر أهمية فيها .

فالذين يذهبون فى دراسة النحو بعيدًا عن المضمون ، ويقصرونها على الشكل ، أي : دراسة القاعدة مجردة أو الحكم عاريًا عن المعنى لاشك قد ارتكبوا مخالفة صريحة فى حق هذه الدراسة ، فالنحو جزء من اللغة لا ينفصم ، والأساس فى وضع اللغات إنما هو الإفادة والبيان .

فإغفال المعنى فى التركيب النحوي يجعل من النحو جسدًا بلا روح ، ولفظًا بلا معنى ، وشكلًا بلا مضمون .

فالنحو من أهم أدوات فهم النصوص الشعرية والنثرية والكشف عن مضمونها ، فالارتباط بين النظام النحوي ومضمون التركيب وثيق الصلة غير منفصم ؛ إذا المعنى هو الدافع إلى إنشاء الكلام ، فإغفاله يعني إغفال مقاصد المتكملين ، والغرض من وضع اللغات وإلا صارت الكلمات في الهواء صرخات فالقوالب اللفظية ترجمة للمعاني المستكنة في نفوس الناطقين بها ، ومفصحة عن أغراض الكاتبين لها ، والنحو يدل على ذلك بالعلامات ومواقع الكلمات ، والاحتكام

إلى السياقات الكلامية ، وغيرها من أحكام النحو .

ولقد أحسن بعض النحاة صنعًا حين وجهوا الدراسات النحوية إلى هذا المستو الدلالي المهم ، وصححوا مسارها ، وردوا إليها اعتبارها ، وتجاوزوا فى دراسة النحو الجانب الشكليّ إلى دراسة المضمون ، واحتكموا إلى الدلالات والمعاني المقصودة من الكلام فى تجويز الإعراب أو رده ، ومن ثم أُثِرت عن الدّلاليين مقولتُهم الذائعة : " الإعراب فرع المعنى " تعبيرًا صادقًا عن الجانب الدلالي فى هذه الدراسات .

ولعلَّ سيبويه رائد نحاة العرب وإمامَهم شدَّ أنظار النحاة والدارسين إلى هذا الجانب في دراسة النحو ، فقد عقد له فصلًا في مقدمة كتابه الرائد بيَّن فيها ما يَحسنُن وما يَقبُح على أساس من المعنى ، ومطابقة الشكل للمضمون ، ثم تناثرت إشاراته وإيماءاته إلى هذا المعنى في مواطن كثيرة من الكتاب ، فقال : "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة " (۱) ، فصنف الكلام إلى مستقيم حسن ، ومستقيم قبيح ، ومستقيم كذب ، ومحال ، ومحال كذب ، والمعيار في هذا التصنيف يرجع إلى استقامة المعنى وسلامته ، أو فساده وعدم مطابقته الواقع.

كما أشار إلى أن المعاني كامنة فى نفوس المتكلمين ، وأن ترتيبهم للألفاظ أو تصرفَهم فى هذا الترتيب راجع إلى ما يَهُمُّهم ويعنيهم من ذلك : حيث قال : " كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعني " (٢) ، وفى هذا إيماء إلى ما يعرف بأحكام النحو من تقديم وتأخير ونحوه .

ومن إشاراته الدالة على مراعاة المعنى قولُه في الفعل " دعا " إذا عنيتَ به

⁽١) الكتاب ١ / ٢٥ .

⁽٢) الكتاب ١ / ٣٤ .

معنى سمَّى نصب مفعولين ، فتقول : دعوته زيدًا ؛ أي : سميته بهذا الاسم ، وإن عَنِيت الدعاء لا التسمية لم يتجاوز مفعولًا واحدًا ؛ نحو : أدعو زيدًا إلى المنزل ، فهذا دليل واضح بيَّن الوظيفة النحوية والدلالة اللغوية للفعل "دعا" وآية على أنَّ إغفالها سيورث خطَّا . لاشك . في الإعراب .

ويقول فى موضع آخر: "وإذا قلت: (رأيت) فأردت رؤية العين، أو (وجدت) فأردت وجدان الضالة، فهو بمنزلة (ضربت) ". (١)

فالعلاقة واضحة بين معنى الفعلين (رأى) و (وجد) وبين الوظيفة النحوية ، فإذا كانا بمعنى (علم) نصبا مفعولين ؛ نحو : رأيت زيدًا كريما ، ووجدته عالمًا ، وأما إذا كانت (رأى) بصرية تتعلق بحاسة البصر ، و (وجد) بمعنى : وجدان الضالة ؛ أي : وجودها ، فإن كل واحد من هذين الفعلين بهذين المعنيين ينصب مفعولًا وإحدًا .

ويذكر . أيضًا . لهذه العلاقة بين الوظيفة النحوية والدلالة اللغوية أمثلة أخرى ، منها قوله : " وقد يكون (علمت) بمعنى (عرفت) لا تريد إلا علم الأول

ويستشهد لذلك بشاهدين من القرآن ، وينتهي إلى أنها في هذا الاستعمال تنصب مفعولًا واحدًا ويشبهها ب (رأى) التي تستعمل على وجهين . (٣)

كما يذهب إلى أن (ظن) التى هي أم الباب إذا أفادت معنى الاتهام لا تنصب مفعولين ، قال : " وتقول : ظننت به ، تجعله موضع ظنك ، كما قلت :

⁽۱) الكتاب ۱ / ۲۰ .

⁽٢) السابق ١ / ٤٠ .

⁽٣) السابق ١ / ٤٠ .

نزلت به ، ونزلت عليه " . (١)

ومن أمثلة ربط العمل بالمعنى ، يقول : " وقد يكون لـ (كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه ، تقول : قد كان عبد الله ؛ أي : قد خلق عبد الله ، وقد كان الأمر ؛ أي : وقع الأمر ، وقد دام فلان ؛ أي : ثبت ، كما تقول : رأيت زيدًا ، تريد : رؤية العين ، وكما تقول : أنا وجدتها ، تريد : وجدان الضالة ، وكما يكون (أصبح ، وأمسى) مرة بمنزلة (كان) ومرة بمنزلة قولك : استيقظوا ، وناموا " . (٢)

وقد احتكم سيبويه إلى المعنى والإفادة ، ومن ثم منع استخدام بعض التراكيب اللغوية ، قال : " فإن قلت : كان حليم أو رجل فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن منكور ، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة ، فكرهوا أن يقربوا باب لبس " . (٦)

ويستفاد من كلام سيبويه هذا أن المتلقي هو الأساس لا المتكلم ، ولهذا ينبغي إخباره بما يفيده لا بما يلبس عليه ، أو بما هو يجهله ، ويزيد سيبويه الأمر وضوحًا فيقول : " ولا يبدأ بما يكون فيه لبس ، وهو النكرة ، ألا ترك أنَّكَ لو قلت : كان إنسان حليمًا ، أو كان رجل منطلقا كنت تلبس ؛ لأنَّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ، ويجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبس " . (3)

⁽١) الكتاب ١ / ١٤ .

⁽٢) السابق ١ / ٢٤ .

⁽٣) السابق ١ / ٤٨ .

⁽۱) الكتاب ۱ / ۸ ٤ .

لهذا ينبغي مراعاة حال المخاطب في الكلام ؛ لأنَّ الكلام أنشئ من أجله لهذا قال سيبويه : " لو قلت : كان رجل من آل فلان فارسنًا حَسنُن ؛ لأنَّه قد يحتاج (المخاطب) إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان ، وقد يجهله " . (١)

فالمعول عليه فى الاستحسان والاستقباح فى التراكيب التى ذكرها سيبويه معتمد الفائدة للمخاطب ، ودفع اللبس ؛ ليحقق الكلام الغرض منه فى التواصل بين المتكلم والمتلقى ؛ إذ الكلام أداة فهم وتفاهم .

فقد تبيَّنَ من الأمثلة القليلة التى سقناها من كلام إمام النحاة سيبويه . وهي غيض من فيض كثير امتلأ به الكتاب . أن دراسة النحو ليست كما يراها الشكليون من النحاة من أنها مقصورة على مباحث الإعراب والبناء في أواخر الكلمات والعامل المؤثر في ذلك فحسب .

فنظرة سيبويه إلى طبيعة اللغة ووظيفتها فى التواصل الإنساني تجعله فى مصاف العلماء ذوي الفكر المستنير ، إذْ غنيِّ عن البيان أن اللغات وضعها الواضع للتعبير عن الأغراض ، ولتكون ترجمانًا عما فى النفوس ؛ ولهذا عرفها ابن جني بأنها : أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم .

إن قصر الدراسات النحوية على الشكل دون المضمون افتيات عليها وفصل لرأسها عن الجسد ووسم هذه الدراسات ، بالعقم والجمود .

⁽٢) السابق ١ / ٤٥ .

إن موقف سيبويه من الجانب الآخر في الدراسة النحوية ، وهو ما يعرف بمعاني النحو كما سماه الإمام عبد القاهر ، أو بالنحو الدلالي كما سماه المحدثون الدلاليون يثبت أن سيبويه رائد هذا المسلك ، وفارس هذا المعترك ، فقد أبان للناس سبيله ، ومهد لهم مسكله وطريقه .

وهذا ما يجعلنا نرفض اتهام بعض الكوفيين سيبويه بأنه بنى نحوه على مراعاة المعنى وإغفال الشكل ، فيقول ثعلب الكوفي مشيدًا بأبي زكريا الفرّاء وحاطًا من سيبويه : " العرب تخرج الإعراب على اللفظ دون المعنى ، ولا يفسد الإعراب المعنى ، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب ، فقال : " كل مسألة وافق إعرابها معناها ، ومعناها إعرابها فهي صحيحة ، وإنما لحق سيبويه الغلط ؛ لأنه عمل كلام العرب على المعاني ، وخلى عن الألفاظ ، ولم يوجد في كلام العرب ، ولا أشعار الفحول إلا والمعنى فيه مطبق للإعراب ، والإعراب مطبق للمعنى ، وما نقله هشام عن الكسائي فلا مطعن فيه ، وما قاسه فقد لحقه الغمز ؛ لأنه سلك به سبيل سيبويه ، فعمل العربية عن المعاني وترك الألفاظ ، والفرّاء حمل على العربية فبرع واستحق التقدمة " . (١)

ولا يخفى عليك ما فى هذا القول من تعصب شديد للفرّاء ، وافتيات ظالم لسيبويه وكتابه ، وما قدمناه يرد هذا القول ، ويدحضه ، ويكشف عن عقلية سيبويه الحصيفة التى تفقه مرمى الكلام ومقاصده .

⁽١) انظر: طبقات اليزيدي ٣١.

ويؤصل محمد بن يزيد المبرد لما يعرب بالنحو الدلالي بعبارة جامعة تكشف عن فهم دقيق لوظيفة النحو وغايته ؛ إذ يقول : " فكل ما صلح به المعنى فهو جيد ، وكل ما فسد به المعنى فهو مردود " . (١)

فهذه القاعدة العامة التى ذكرها أبو العباس المبرد صريحة فى اعتماد المعنى معيارا للحكم النحوي فى قبوله أو ردّه ، وأنها مقياس للحكم على الكلام بالصواب أو الخطأ ، أو بعبارة أخرى : أنه اعتمد المعنى فيصلا فى تصحيح الحكم النحوي وإجازته .

ومما يدل على عناية النحاة بالمعنى ، واحتفالهم به ، وتعويلهم عليه أنهم لم يجيزوا الابتداء بالنكرة ، وقيدوا جواز ذلك بالإفادة التي هي معتمد الكلام .

وحسبك علمًا بما حكاه ابن الأنباري عن الكندي الفيلسوف ، وسؤالِه أبا العباس قائلًا: "إني لأجد في كلام العرب حشوًا ، فقال أبو العباس : في أي موضع ألفيت ذلك ؟ فقال : أجد العرب يقولون : عبد الله قائم ، ثم يقولون : إن عبد الله لقائم ، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد فقال أبو العباس : بل المعاني . أيضًا . مختلفة لاختلاف الألفاظ ، فقولهم : عبد الله قائم إخبار عن قيامه ، وقوله : إن عبد الله قائم إخبار عن سؤال سائل وقولهم : إن عبد الله قائم جواب عن إنكار منكر قيامة ، فقد تكررت الألفاظ ؛ لتكرار المعاني ، قال : فما أحار المتفلسف جوابًا (١) ، ففي هذا دليل على أن اختلاف التراكيب يفيد اختلاف الدلالات المرادة من الكلام .

ويشير ابن جنى إلى ما يمكن سلوكه إذا ما تصادم الإعراب والمعنى ، إذْ

⁽١) انظر: المقتضب ٤ / ٣١١.

⁽٢) مفتاح العلوم ١٧١ .

يرى الأخذ بالمعنى مع توجيه الإعراب ، وهو بهذا يجعل المعنى هو الغاية والغرض من الإعراب ، يقول : " وذلك أنَّكَ تجد فى كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى يتجاذبان ، هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلامًا مَا أمسكت بعروة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب " . (١)

لا ينكر نحوي أن الباعث على نشأة النحو هو سلامة معنى التركيب وصحته ، وليس أدل على ذلك من إحدى الروايات التى سيقت فى بواعث النشأة الآية القرآنية الكريمة وهي قوله : " أَنَّ الله بَرِيءُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ "(٢) والتى تلقتها الأعرابي خطأ ، فقرأها بكسر اللام خطأ ، فهال ذلك أهل الغيرة من الصحابة والتابعين على قرآنهم من أن يحرف فيؤدي هذا التحريف إلى تغيير المعنى ، وإعطاء ضد المراد .

وقد بينا قبل أن النحويين يعولون على الفائدة فى الكلام ، فما لا يفيد لا يصح النطق به ، وابن السرَّاج لا يجيز نحو : جاءني قوم إلا رجلًا ، وحجته أنَّه لا يجوز استثناء نكرة من النكرات فى الكلام الموجب لعدم حصول الفائدة . (٣)

فالفصل بين الإعراب والدلالة تعسف وتحكم يهدِرُ قيمةَ الإعراب أصلًا .

⁽۱) الخصائص ۲ / ۳۱۱ .

⁽٢) من الآية (٣) من سورة التوية .

⁽٣) انظر: الأصول في النحو ١ / ٢٩٩.

فابن جني يقول عن الإعراب: " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ " . (١)
ويراه ابن فارس الشدياق : " الفارق بين المعاني المتكافئة ، وبه يعرف
الخبر الذي هو أصل الكلام " . (١)-

ويذهب ابن أبي الربيع إلى أن التغيير في الحركات إنما يقصد به في الأصل : " الدلالة على المعاني من فاعلية ومفعولية وإضافة " . (")

إن التدليل على علاقة الإعراب بالمعنى لا يستدعى منا حشد النصوص وهي كثيرة ؛ لأنَّ هذه القضية تشبه المسلمات التى لا تفتقر إلى دليل ، فكتب الأعاريب ، وكتب المعاني تدل دلالة صريحة على الصلة القوية بين الإعراب والمعنى ؛ إذْ الدلالات لا تنكشف إلا بالإعراب وكذلك يتوقف الإعراب أحيانًا على معرفة المعنى ، وقد عرّج ابن هشام في كتابه الرائد على الاهتمام بالمعنى ، وييّن حاجة المعرب إليه من خلال شواهد شعرية ونثرية أوردها في كتابه (مغني اللبيب) لا يتسع هذا البحث الموجز لسردها وإيرادها ؛ لأنها أقرب وأشهر من هذا البحث .

ويشير العلوي إلى ذلك قائلًا: " فالنظر فى علم الإعراب إنما هو نظر فى حصول مطلق المعنى ، وكيفية اقتباسه من اللفظ المركب ، فلابد من الإحاطة بصحة التركيب ليُأمَن الخلط فى تأدية المعانى وتحصيلها " . (1)

⁽١) الخصائص ١ / ٣٦ .

⁽٢) الصاحبي ٧٦ .

⁽٣) البسيط ١ / ١٧٢ .

⁽٤) الطراز ١ / ١٨٢ .

لقد أقام عبد القاهر الجرجاني نظريته الشهيرة المسماة بـ " نظرية النظم" على توخي معاني النحو ووجوه الإعراب ، فسد بذلك الثَّقْب في دراسة النحو ، فلم يشغل نفسه بالتراكيب النحوية ، وبيان نوعيتها ، وموقعها الإعرابي ، وروابط التركيب اللفظية والعوامل ومسوغاتها ومبطلاتها فحسب على ما انتهجه في هذا الشأن بعض النحاة ، بل راح الشيخ يلتمس دلالات التراكيب ويستنبط المعاني من الألفاظ ، فأصل لنظرية النحو الدلالي ففزع لها وشغل بها ، وإن كان سبقه إلى ذلك سيبويه ، ودلَّه عليها ففتح له باب القول فيها ، فخصها الإمام بكتاب وأطنب فيها أيما إطناب ، فنال بها شهرة واسعة .

إننا لا ننكر أن بعض الدلالات قد تكون غامضة أو دقيقة على الفهم فى بعض التراكيب بسبب أن التركيب النحوي قد يحتمل وجوها إعرابيه مختلفة ، ومن ثم كان على المعرب أن يجتهد فى استجلاء الوجه الصحيح الموافق للمعنى الذى يغلب على الظن أنّه مراد المتكلم ، مالم يكن المنشئ للكلام أراد إبهام ذلك على المتكلم لغرض فى نفسه ، أو لتنشيط أذهان القارئين ، وتحريك الفكر لديهم.

إن أي تغيير في نسيج الجملة العربية حذفًا ، أو ذكرًا ، أو تقديمًا ، أو تأخيرًا ، أو زيادة ، أو تنكيرًا ، أو تعريفًا ، أو نحو هذا إنما يحمل هذا التصرف غرضًا لدى صاحبه دلّ عليه بهذا التغيير ، وفي هذا يقول الإمام عبد القاهر : "قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه هو المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه " . (١)

⁽١) دلائل الإعجاز ٢٨.

وإذا كان علم الدلالة أصبح علمًا له استقلاليته ، وأسسه ، وسماته ، فإن هذا الاستقلال لا ينزعه من أصله ؛ إذْ تبقى دلالات التراكيب نحوية خالصة لا تنازعها دلالة صرفية ، أو لغوية أو غيرهما ، فالدلالة النحوية واحدة من أهم الدلالات في النصوص الشعرية والنثرية ، والأدلة على ذلك كثيرة لا تفتقر إلى سرد ، ويكفي أن نشير إلى مثال واحد وهو قوله . تعالى . : ﴿ فَبَدَّلَ الّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا عَيْرَ الّذي قِيلَ لَهُمْ ﴾ (١) ، فلو أن معربًا أعرب " قولًا " مفعولًا به للفعل " بَدَلَ " فقيرً الّذي قيل لَهُمْ ﴾ (١) ، فلو أن معربًا أعرب " قولًا " مفعولًا به للفعل " بَدَلَ " فقيلًا غير الذي قيل لهم ، ف " قَوْلًا " مفعول لهذا الفعل المقدر ؛ لأنهم بدلوا قول الله قولًا غيره من الأقوال .

⁽١) من الآية (٥٩) من سورة البقرة .

أهم مصادر البحث

- ١. الأصول في النحو لأبي بكر بن سراج . تح / الفتلي . مؤسسة الرسالة .
- ٢ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع تح / عياد الثبيتي دار الغرب
 ١٤٠٧ م .
 - ٣. الخصائص للفتح بن جني . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ط رابعة .
- ٤. دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني . تح / محمد محمد شاكر ، مطبعة المدنى بالقاهرة .
- ٥- الصاحبي لأحمد بن فارس الشدياق . المكتبة السلفية بالقاهرة ١٣٨٢هـ / ١٩١٠م .
- ٦- طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي . تح / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف المصرية .
- ٧- الطراز للعلوي يحيى بن حمزة (أسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز) طبعة مصر ١٩١٤م .
 - ٨. الكتاب لسيبويه . تح / هارون . مكتبة الخانجي ، مصر .
- ٩. مفتاح العلوم للخوارزمي تح / إبراهيم الإبياري دار الكتاب العربي بيروت ، ط ثانية ٩٠٤ ه / ٩٨٩ م .
- ١. المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد تح / الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .